

## من أجل تفاهم سياسي تاريخي

### ■ تمهيد

إن الانسداد السياسي و المؤسساتي الذي نعيشه حاضرا يرجع أصلا إلى انعدام شرعية النظام القائم منذ الاستقلال. ويتزامن هذا الانسداد اليوم، مع أزمة أخلاقية حادة تشكل تهديدا خطيرا على التماسك الوطني والسلامة الترابية، بل على مصير الأمة ذاتها... ولقد زاد هذه الأزمة غير المسبوقة تفاقما تلکم الصراعات التي سادت في واضح النهار، بين مختلف العصب المافياوية للطغمة العسكرية المالية الممزوجة بواجهة من سياسيين متواطئين معها وخاضعين لها.

لقد خنقت هذه الطغمة العسكرية المالية الحريات الأساسية، الفردية و الجماعية، بوضع نفسها فوق سيادة الشعب الجزائري و برفضها الشديد الخضوع للشرعية الشعبية التي تُعتبر البديل الأوحد من أجل إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في بلادنا؛ مفضلة بذلك، من أجل بقائها و استمرارها في الحكم، مهزلة التداول بين العصب التي تشكلها، والهروب الانتحاري إلى الأمام، بعد ما أغرقت البلاد خلال عشرية كاملة، في دركات الرعب..

لذلك، نحن مواطنون و مواطنات، نتوجه مباشرة، بعزم و علنية إلى كل الوطنيين و الأحرار في هذا البلد — رجالا و نساء — من كل الأجيال، من كل الوضعيات أو المقامات الاجتماعية، من كل الحساسيات السياسية و المجتمعة، دون إقصاء أو حصر — من أجل العمل ضمن حركة جامعة واسعة لكل المعارضات الحقيقية و الصادقة ضد السلطة القائمة، قصد إنهاء بكل الوسائل الشرعية و السلمية، هذا النظام الذي وصل إلى حالة جد متقدمة من التعفن السياسي و الفساد الأخلاقي، أصبحت استمراريته تهدد وحدة الشعب، و السلامة الترابية للبلاد، و كذا مصير أبنائنا و حتى سيادة الأمة نفسها.

إن مبادرتنا هاته، تندرج ضمن السياق التاريخي لوطننا، و تستند إلى النصوص التأسيسية المنبثقة عنه.

### ■ (1) — المبادئ و المراجع:

إن المراجع الأساسية التي ترشد مسعى حركتنا و عملها، هي المبادئ العامة، المنصوص عليها في إعلان الفاتح من نوفمبر 1954 و في أرضية مؤتمر الصومام؛ و يضاف إليها المرجع الدولي المتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولقد عزمنا، انطلاقا من المبادئ التي تضمنتها هذه النصوص المرجعية على النضال بكل الوسائل المشروعة و السلمية ضد النظام القائم، غير الشرعي، الفاسد و الشمولي، و هذا حتى الإطاحة به و استئصاله. إن هذا، يُعدُّ شرطا لازما من أجل إحلال دولة القانون في بلادنا حيث لا تكون كلمات الديمقراطية و التداول على السلطة مجرد شعارات... دولة قانون حقيقية، منبثقة عن الإرادة السيدة للشعب الجزائري، مصدر كل سلطة و كل شرعية.

إن المبادئ الأساسية التي نستند إليها، لتوجيه نداءنا لجميع المواطنين و المواطنات هي كالاتي:

- حرمة السيادة و الشعبية من أي انتهاك أو مساس، و من ثمّ فلا يمكن لأية جهة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة، مهما كانت، أن تعتبر نفسها فوق هذه السيادة؛
- مساواة كل المواطنين و المواطنات أمام القانون، مهما كان مقامهم في الدولة أو في المجتمع؛
- قدسية قيمنا الحضارية التي تشكل المكونات الأساسية غير القابلة للتجزئة لهويتنا الوطنية، و هي: الإسلام و الأمازيغية و العروبة مع الالتزام بعدم استغلالها السياسي، سواء من السلطة أو من المعارضة؛
- احترام و ضمان حقوق الإنسان، بمعنى قدسية حرمة الجسدية و الكرامة الإنسانية، و كذا الحريات الأساسية الفردية و الجماعية، لا سيما حرية المعتقد، حرية الرأي و حرية التعبير و حرية التنقل و التجمع و الحق في تأسيس الجمعيات؛
- حل الشرطة السياسية بجميع أشكالها، من أجل تحرير الحقل السياسي في إطار الشفافية من جهة و من جهة ثانية حصر صلاحيات الاستعلامات و الأمن، سواء منها المدنية أو العسكرية، في أداء مهامها المؤسساتية البحتة و التقليدية — أي الجوسسة، و الجوسسة المضادة — في إطار مراقبة التراب الوطني و حماية المصالح الوطنية؛

--- فصل فعلي بين السلطات، وعلى الأخص، ضمان استقلال القضاء، من أجل ضمان العدالة الحقيقية التي تشكل العمود الفقري لدولة القانون؛  
 --- تداول حقيقي على السلطة، عن طريق الاقتراع العام؛  
 --- تأكيد الطابع الجمهوري لمؤسسة الجيش في مهمتها المتمثلة في الدفاع عن الوطن و ضمان السلامة الإقليمية للبلاد و الاستقلال الوطني، تحت قيادة و رقابة السلطة السياسية الشرعية؛  
 هذه هي نقاط الاتفاق الكبرى، و الذي يشكل طابعها الجامع أرضية توافقية، في إطار المبادرات المختلفة التي ظهرت هنا و هناك، مطالبة بضرورة حلول مرحلة انتقالية في بلدنا.

## ■ (2) - المرحلة الانتقالية :

يناط بالمرحلة الانتقالية تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- 1 - إدارة الأمور الجارية و تصريف الأعمال العادية للبلاد و تمثيل الدولة في الداخل و الخارج؛
- 2 - تنظيم انتخاب الجمعية التأسيسية، في إطار انفتاح سياسي و شفافية تامة، خلال مدة معينة، متفق عليها.

### أ) مؤسسات المرحلة الانتقالية:

لأجل تسيير المرحلة الانتقالية تحدث مؤسستان اثنتان هما:  
 --- مجلس رئاسي يتكون من شخصيات وطنية من المقام الأول، مشهود لهم بالوطنية و النزاهة و لم يعرف عنهم أية روابط سلطوية أو علاقات مصالح مع النظام الأيل إلى السقوط؛  
 --- حكومة مؤقتة تضم شخصيات معروفة بكفاءتها و نزاهتها و تغطي معظم القطاعات التابعة عموما لمسؤوليات الحكومية؛  
 لا يحق لأي عضو من الهيئات المؤقتة الترشح في أول انتخابات رئاسية موالية للمرحلة المؤقتة.

### ب) ميثاق أخلاقي للمرحلة الانتقالية:

فضلا عن الأحكام التنظيمية، توطر المرحلة الانتقالية بميثاق أخلاقيات موقع عليه من قبل جميع الشركاء المعنيين و تتمحور حول النقاط الأساسية التالية:  
 --- التزام علني من كل الأطراف الموقعة على احترام المبادئ المنصوص عليها ضمن التفاهم السياسي؛  
 --- التزام المؤسسة العسكرية العلني، بمرافقة و حماية عملية التحول الديمقراطي و تحقيق دولة القانون إلى غايتها؛  
 --- إعلان علني من قبل كل الأطراف الموقعة على هذا التفاهم السياسي التاريخي، عن رفضها تحت أي شكل من الأشكال لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لبلادنا.

## نداء

نحن، مواطنون و مواطنات، شعورا منا بخطورة الوضع في بلادنا و تخوفا من المستقبل في ظل هذا النظام القائم حاليا، قد أخذنا مسؤولياتنا أمام شعبنا و أمام التاريخ بالتوحد ضمن مؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي (م.ت.د) قصد إحداث ديناميكية شعبية للتغيير و تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي نحو دولة القانون و الحريات الديمقراطية.  
 نتوجه إلى قلوب و عقول كل منا :

### • إلى مواطنينا:

--- لأجل إنهاء حالة الخضوع، لنصبح فاعلين لتاريخنا و أسيادا لمصيرنا، إذ أن الجزائر هي ملك لكل الجزائريين و كل الجزائريات، دون إقصاء أو حصر؛ و لا يوجد أي حاجز يفصل بين الجزائريين، رغم خطابات الحقد و الكراهية، و ذيوها من كل جانب، و التي انتشرت بكثافة خلال السنوات الأخيرة من قبل أبواق الفتنة و التفرقة ؛

--- من أجل التوحد و العمل سوياً بالطمأنينة، دون إقصاء أياً كان، لإرساء عملية التغيير، من أجل إقامة دولة القانون و الحريات الديمقراطية. كما نطلب من كل المواطنين التجند، والاستعداد بكل مقدراتهم الوطنية للمساهمة الفعالة، كل حسب إمكانياته، في حل الأزمة التي أضحت تنقض أسس و ركائز وطننا.

#### • إلى المثقفين و المفكرين:

--- من أجل التفتن إلى ضرورة تعلم احترام بعضنا البعض، و أن نتكلم فيما بيننا و أن نتقبل الآخر، بغض النظر عن الاختلافات الإيديولوجية و السياسية؛

--- من أجل إفشال كمان الاستعباد، و التهميش، أو الانزواءات الأيديولوجية، و التي وُضعت كاستراتيجية سياسية من طرف سلطة راشية و مرتشبية، أصبحت ماهرة في فن التحريك و التفرقة، مع كل النتائج و الآثار الكارثية التي نعرفها بسبب الانشطارات الطائفية بين الإسلاميين و العلمانيين، بين المعريين و المفرنسين، بين البربريين و العروبيين(البعثيين)، بين الوطنيين و المتغربين، بين التقدميين و المحافظين...إلخ..

--- من أجل التجند إلى جانب القوى السياسية الأخرى، للمساهمة قصد إنجاح التحول الديمقراطي الذي سيضع في النهاية أسس جزائر أخوية و متصالحة مع نفسها، في ظل دولة القانون حيث يجد كل واحد مكانته.

#### • إلى السياسيين:

--- من أجل خيار طريق الحوار و التشاور مستخلصين الدروس و العبر من نصف قرن من الإخفاقات السياسية و النزاعات الاجتماعية و الثقافية، و التي غالباً ما أحدثتها مناورات السلطة التي لم تتوان في صدّ ظهور أية معارضة ذات مصداقية؛

--- من أجل الإسهام بوفاء، في إقرار ديمقراطية حقيقية في بلادنا، تعكس القوى الاجتماعية و السياسية المتواجدة على أرض الواقع، متجذرة بعمق في مجتمعنا و ومتشعبة بقمه الثقافية؛ هذه القوى التي هي لحدّ الساعة مقموعة بصفة ممنهجة، عن طريق عدم الاعتراف بها أو عن طريق الدعاية الكاذبة، لفائدة مكونات مستحدثة اصطناعياً من قبل دوائر مغلقة في السلطة غير الشرعية، و التي شوهدت و قضت على الحياة السياسية و الاجتماعية في بلادنا؛

--- من أجل الإعراض عن استراتيجيات السلطة، الرامية إلى فرض مضمون و حدود النقاش السياسي، و عوضاً عن ذلك، توظيف العنف كوسيلة لتنظيم الحياة السياسية، عن طريق الدسائس و إحداث التفرقة في المجتمع؛ وقد انتهت هذه الاستراتيجيات ذات الطبيعة المافياوية إلى تشويه الطبقة السياسية في مجملها لدى الرأي العام الوطني و الدولي؛ فقد أصبح من الضرورة بمكان لمكونات المعارضة الحقيقية — من وطنيين، وإسلاميين، وديمقراطيين واجتماعيين وغيرهم من الأطياف الإيديولوجية — أن تقبل بعضها البعض، عن طريق إحداث قنوات حوار دائم، محترم و بناء فيما بينها.

#### • إلى ضباط الجيش الوطني:

--- من أجل رفع الكرامة المجروحة للأمة و الشعب الجزائريين، بقول "لا" لهذه السياسة الانتحارية و بالمشاركة النشطة و الفاعلة، إلى جانب كل الإرادات الوطنية الطلائعية، لحل الأزمة التي تتهدد وجود الوطن في حد ذاته،

--- لتذكير، فإن مقام المؤسسة العسكرية الجمهورية، أكبر وأشرف من أن تكون في خدمة طغمة فاسدة أو في خدمة عصابة، مهما كانت، و لكن في خدمة الجزائر حصرياً، دولة و أمّة؛ إذ ليس لأيّ جيش كان، الحق لأن يكون، إن مصدراً للسلطة أو أداة مسخرة في أيادي الغير، بعيداً عن مهامه وصلاحياته الدستورية و القانونية؛

--- من أجل وعي الجيش بمسؤوليته التاريخية في مرافقة و حماية عملية إرساء دولة القانون التي أضحت اليوم، مطلباً أخلاقياً مشروعاً وحيوياً، لا مناص منه بالنسبة إلى الشعب الجزائري.

#### • إلى أبناء هذا الوطن، من كل أجياله مجتمعة:

إنه بالمفخرة بمكان بالسببة إلينا، نحن معشر المواطنين و المواطنات، من كل فئات مجتمعنا، على مختلف انتماءاتنا السياسية، أن نشرف و اجبنا الوطني بالإسهام الكامل في بناء مجتمع منفتح و متسامح، و متحرر من المظالم، و الخلفات، و العنف السياسي، و ذلك بالمشاركة الفعالة و التعاطي مع مواطنينا و مواطناتنا في هذا المسعى البديل الذي نصبو من خلاله إلى تغيير جذري نحو دولة قانون حقيقية منبثقة عن الإرادة السيّدة للشعب الجزائري ..

## الأعضاء المؤسسون

- نور الدين احمين. محامي. الاغواط
- سعيد آيت عبد الله. إطار سابق بقطاع السياحة، مهجّر بفرنسا(باريس).
- رشيد عزوزي, سائق, مهجر بباريس
- محفوظ بدروني. إطار سامي. الجزائر العاصمة.
- سمير بلعش, مهندس في الإحصاء، مهجّر بباريس.
- نور الدين بلموهوب. مناضل حقوقي، الجزائر العاصمة.
- أحمد بورحله. مهندس في الإنشاءات، الجزائر العاصمة.
- عمّار شاب الله . صحفي، تيزي وزو.
- أحمد شوشان. ضابط سابق بالجيش الوطني، مهجّر بلندن.
- عبد القادر دهبي. متقاعد، الجزائر العاصمة.
- محمود دمو. إطار مالي، الجزائر العاصمة.
- حلّيم فدا. مهندس، الشلف.
- آمال حاج حمو مهاري. مهندسة معمارية، الجزائر العاصمة.
- محمد حاج سماعيل. مناضل حقوقي، غيليزان.
- فوضيل حربوله. تقني، مهجّر بفرنسا(باريس).
- عادل حريق. مهندس في المحروقات، مهجّر بكندا.
- نور الدين خلفي. مهندس معماري، قسنطينة.
- عبد الرزاق لعبيبي. مقال، البويرة.
- جمال لعليلاش. تاجر. الجزائر العاصمة.
- سعيد لاّياز. صاحب مكتب دراسات، مهجّر بلندن.
- محمد معيز. طبيب جراح، الجزائر العاصمة.
- محمد بن علي مزغيش . محامي، بسكرة.
- محمد ميدون. أستاذ رياضيات، البلّيدة.
- شفيقة نجاوي. مهندسة إعلام ألي، بجاية.
- عمر سعادة. ضابط سابق بالحماية المدنية مهجّر بأوسلو.
- محمد سبيحي. قانوني، الجزائر العاصمة.
- عبد الحق صرّاب. طبيب أخصائي إنعاش، مهجّر بفرنسا.
- إلياس سي شايب. مهندس معماري، الجزائر العاصمة.
- صلاح الدين سيدهم. طبيب جراح، الجزائر العاصمة.
- كمال توماج، اطار، الجزائر العاصمة.
- عائشة زيتوني، صحافية، الجزائر العاصمة.